

بإقرا رسيمة كالاستبرق والسجيل ورمية كالقسط ومنذبة كالمشكاة ومدرا
القياس فاسد لانه قرح غير العرفية القرآن وما ذكر من وقوع الاستبرق والخواتم في القرآن
لا يوجد لكان كونها غير مستعم بل انما اجازت عبيته ايضا لاجاز نواتق القميين كالصاحب
والشودر ولو سلم كونها غير مستعم يكون القرآن غير تامعنع والضيق في انما انزلناه راجع
الى السورة لا الى القرآن كقول اطلاق القرآن على بعض شايء ولو سلم كون القرآن غير تامعنعنا
كونه عرفي النظم والاسلوب لا عرفي الحق ولا ينافي كون كلمة غير عربية ولو سلم انه عرفي
فذلك باعتبار الاعم للفعل كما هو موزع عرفي من كلماته اقل قليل بالنسبة للعرفي ولا يجوز ان يكون
في الكلمة الفصحى لا في فصاحة الكلام شرط في فصاحة الكلام وعربية الكلام ليست شرط في
عربية الكلام بل يكفيها عربية الكلمات ولو اذعنوا ليعرفوا معلوم من كلامهم ان فصاحة الكلام
او الريب طلقا بشرط في فصاحة كلامه واما اذا كان بعد من غير ان الكلام سمي باسم السورة او
القرآن مثلا فلم يعلم انه شرط في فصاحة هذا الكلام فصاحة كل كلام او كل كلمة في ان شرط
فصاحة قول الم احمد سواء اعتبر كلاما من اخذ مع غيره او لا ان لم يؤخذ في فصاحته سواء اد
القرآن تارة واشترط فصاحة الكلام في فصاحة الكلام لا يوجد لاشترط في محرم اشتمال القرآن
على كلام غير فصيح يعني انه لم يلزم عدم خروج السورة عن الفصاحة فاشتمال القرآن على كلام غير فصيح
لازم البتة واما اذا اعتبر الم احمد كلاما قاطبا واما اذا لم يعتبر فلان عدم فصاحة يوجب عدم
فصاحة الكلام الذي هو جزءه لا شرط فصاحة الكلام في فصاحة الكلام ووجه قول بل كلمة
غير فصحية مع ان عدم فصاحة الكلام لازم جزما ان لازم ابتداء على تقدير عدم فصاحة
وعلى تقدير عدم فصاحة الكلمة وان كان مستلزما للاول فاشتمال الكلام للاربعين المستقلين
بالفساد من غير احتياج الى ملاحظة استلزام احدهما للآخر ولما كان كون شيئا من القرآن على
كله غير فصيح يوجب الفساد اظهره ابطال الكلام هذا القائل قال بل كلمة غير فصحية فما يقود
اي يجلبه بحر الحسبة للجهل او الجحلا لان اشتمال العلم على الفصحى اما لعدم علمه بانها غير فصيح

الاما
اوبان الفصحى اول من غير الفصحى فيلزم الجهل واما لعدم قدرته تعالى على ايراد الفصحى
بدل غير الفصحى فيلزم الجحلا لبقا القسم الثاني فاحتمل ويومان يكونان قادرا على ايراد الفصحى
عن ايراد غيره وعالما بعدم فصاحته وبقا الفصحى من حيث هو فصيح وان كان له حكم
لم يورد حكمه ليعال في ذلك لانه لو اظن انه لا حكم في ذلك لان القرآن انما اني بسورة فصيح
للمسؤولين او الامحاز انما يوجب بالبلاغة والفصاحة على الصريح فان قلت غايتها لعل القائل
ايضا لكونه منها وخر وجعل حكمه فلم لم يشر او لم يصل الى نسبة لجهل العوا السفة
لما كان السفة يتجمل لجهل فستبدل في نسبة قوله اي مد تعالطوا لمان في الفصحى الراجح
دونه في اللجسين وطول وزجج المرأة حاجها وقصه وطول المذكور في اساسا الراجح
دونه في اللجسين وطول وزجج المرأة حاجها وقصه وطول المذكور في اساسا الراجح
يقولون في مع الذي صلى الله عليه وسلم بمينين دجواين من تحت حجاب ارج كنتي النون
من خطا كاتب فان التشبيد يشق للنون فيما يحسن باعتبار معنى الاستفهام وقصد انما يتم
كان قولك لست النون ميانا قولك اخرج وموم لم لا يجوز ان يكون ليليا ايضا والليلي لا يستفهم
بديان انصافا بالقدم والطول بقوله اخرج ونزل العطف في قولك لست النون بما يدغم
والكامل سيفلن في اوكا لسراج لا بد لهذا التخرج من ان ينطبق على قاعتهم ويمكن ان يكون
بالالتفصيل في معنى النسبة الى اصله كالمع والمستر الى المنسوبة اليه في معنى النسبة الى اصله
فالمعنى بمن المنسوب الى المسراج كالمع والمستر من تمتد وتوزر بمعنى النسبة الى المسراج
المرحى كالمسراج يكون ميانا حاصل المعنى هذا توحيد التخرج اما وجه بعد فواة لا يتبادر
من نسبة الى المسراج او التخرج بمعنى مشابهة وايضا الغالب الشايء ان يكون المنسوب اليه مصدر
هذا الفصل نحو نسبه وكثرة امي نسبة الى النسق والكفر بغيره ليس كذلك واما التوجيه
من قبيل قول الرجل اصابك القوس فالمعنى الصار كالمسراج او كالمسراج او باءه من قول
اذ اصاب عونا فالسراج بمعنى الصار سرجيا او سراجا على معنى التشبيه كالمثل او باءه من قول
وهو صارت انا او سراجا